إطار مفاهيمي للنظام السياسي

التعريف التقليدي للنظام السياسي هو نظام الحكم بمعنى المؤسسات الحكومية الثلاث: تنفيذية وتشريعية وقضائية ، والتي تقوم بمهمة الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية وضمان الترابط الداخلي ،هذا التعريف للنظام يربط النظام السياسي بالدولة ، وهو تعريف مستمد أساسا من التعريف التقليدي لعلم السياسة بأنه علم الدولة ، إلا أن التطور الذي عرفه علم السياسة مع تطور وتعقد الحياة السياسية وتجاوزها لحدود الدولة ، دفع بعلماء السياسية إلى تعريف علم السياسة كعلم السلطة ، وعليه ،أصبح النظام السياسي يعرف كمفهوم تحليلي أكثر مما هو نظام مؤسساتي مضبوط كما توحي كلمة نظام ،وضمن هذه الرؤية عرفت موسوعة العلوم السياسية ،النظام السياسي هو " مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم ، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع ،أو التي تتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي ،أو التي تدور حول القوة والسلطة والحكم ، أو التي تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية ".

وهذا يعني أن النظام السياسي قد يشمل الدولة ولكنه قد يتجاوزها ليستوعب علاقات وتفاعلات سلطوية إما مشمولة بالدولة كالأحزاب والجماعات العرقية والطائفية ذات الثقافات المغايرة والمضادة للدولة ، وإما تتعدى حدود الدولة كظاهرة الإرهاب الدولة أو العنف متعدي القوميات أو حركات التحرر الوطني أو التداعيات السياسية للعولمة.

وفي جميع الحالات ،فان مؤشرات وجود الظاهرة أو التركيبة السياسية التي يمكن تسميتها بالنظام السياسي هي التالي :

١) قيادة سياسية ذات سلطة أكراهية – بدرجة ما-

٢) مؤسسات سياسية شرعية

٣) هدف محل توافق وطني

٤) إستراتيجية عمل وطنية – ثوابت قومية

كيف يعمل النظام السياسي

كثير من المظاهر في حياة الأنظمة السياسية نراها يوميا ونتابعها في مختلف مستويات الحكم وعبر وسائل الإعلام ونحاول دائما أن نلم بحيثياتها وكيفية صدورها

ونشوئها مثل: القرارات، الإقالات، التعيينات، الخطابات السياسية، الانتخابات، التعديلات الكبرى على القوانين والدساتير الاتفاقيات وغيرها من المظاهر التي تميز النظام السياسي. وتيسر علينا فهم القرارات التي يصدرها النظام السياسي أي إدراك السلوك السياسي الذي سيتبعه النظام في صنع القرارات، كذلك أن النظام السياسي يمر بفترة نشاط وقوة وحركية كما أنه في نفس الوقت يمر بفترات التأزم وربما السقوط إذا لم يتمكن من حماية نفسه.

وقبل التطرق إلى الكيفية التي يشتغل بها النظام السياسي نرى أنه من الضروري أن نحدد ونعرف ماهية النظام السياسي، فما هو تعريف النظام السياسي:

تعريف النظام السياسي

يتحرك النظام السياسي عبر ثلاث مستويات،

المستوى الأول: صنع القرار

حيث يتم في هذا المستوى اتخاذ القرارات على مختلف مظاهرها فقد يكون القرار، خطاب سياسي من أجل التهدئة أو خطاب سياسي من أجل التنفيس عن ازمة داخلية يمر بها النظام نفسه موجهة لأحد أطرافه محاولة من هم على رأسه تهديد هذه الأطراف وتحجميها، ويمكن أن يكون القرار كذلك تعديلا دستوريا، أو رفض قوانين محل نقاش، أو تأجيل التوقيع على القوانين أو معاهدات أو اتفاقيات، ويمكن أن يكون القرار تعيينات مهمة في مناصب عليا في هرم النظام أو إقالات في نفس المستوى.

ويصنع القرار في النظام السياسي عدة دوائر منها الدوائر الرسمية التي تشكل بنية النظام القانونية ودوائر غير رسمية مثل رجال المال، الجماعات الضاغطة، الأحزاب المعارضة، المجتمع المدني وكذلك القوى الدولية، هذه الدوائر يستشيرها النظام السياسي من خلال هيئات استشارية تقوم بعملية الرصد والبحث والاستشراف تساعد في بلورة وبناء القرار المراد صنعه واتخاذه.

المستوى الثاني: تنفيذ القرار

ويمثل هذا المستوى الجهاز التنفيذي بمختلف فروعه وآلياته مثل الحكومة، الوزارات، الولاية، الدائرة، البلدية وباقي الهيئات التابعة لها زفي أغلب الأحيات يترك المجال للجهاز التنفيذي في وضع آليات تنفيذ القرار.

وتنفيذ القرار يعتبر أحد المظاهر التي تجعل النظام السياسي يمتلك المصداقية، وأي نظام لا تنفذ قراراته يتعرض للهزات سواء تعلق الأمر بالقرار نفسه أو بآليات

التنفيذ، ولذلك فمضمون القرار ينبغي أن يخدم مكونات الدولة والأمة التي يتحرك من خلاله النظام السياسي.

المستوى الثالث: تسويق القرار

وهو ما يطلق عليه بالجهاز الإعلامي ورغم أنه جزء من الجهاز التنفيذي لكنه يحظى بعناية خاصة لأنه هو الوحيد الذي يضمن تنفيذ القرار ودراسة تبعات التنفيذ واستقبال رسائل الرفض أو القبول وفي أحيان كثيرة يقوم الجهاز الإعلامي بجس النبض قبل صنع القرار من خلال أدوات التسويق التي يصنعها النظام السياسي لنفسه كأحد وسائل الحماية والتسويق الإعلامي يحدث كثيرا في الأنظمة السياسية التي لا تتمع بقدر كبير من الشفافية والديمقراطية ولا يعرف بوجه الدقة الجهات التي تصنع القرار.

مرحلة التأزم في صنع القرار

أحيانا يجد النظام السياسي نفسه في وضع حرج ولا يستطيع الاستجابة إلى كل المطالب التي ترد إليه من مكوناته ويصعب عليه بلورة قرار وتسمى هذا الحالة في السلوك السياسي " بمرحلة التازم" أي يقع النظام السياسي في أزمة ولا يقدر على اتخاذ القرار، مما يجعله يلجأ إلى الحلول الجراحية التي تمس بنيته خوفا من احتمال سقوطه أو تعرضه إلى ضربات تهز مصداقيته، فيلجأ مثلا إلى حل البرلمان، إقالة الجهاز التنفيذي، تغيير جذري في الخطاب المسوق، تبديل ايديولوجية النظام، وغيرها من الحلول.

وعادة ما يقوم بهذا العمل مؤسسات استشرافية يقوم النظام بتأسيسها تمده بالحلول والبدائل وبالسياسات.

الحماية الذاتية أو السقوط

كل نظام سياسي يعمل على ضمان استقراره واستمراره ، وإذا ما أحس بعملية تهديد لكيانه فإنه يلجأ إلى ما يسمى البحث عن وسائل التأييد وعادة ما يستخدم الوسائل الذاتية المتوفرة لديه لكن أحيانا لا تكفي هذه الوسائل فيلجأ إلى الوسائل الخارجية أي الخارجة عن بنيته مثل عقد التحالفات، إلغاء قرارات سابقة، الاستجابة لبعض مطالب الجماعات الضاغطة، التقرب من الأحزاب المعارضة، اللجوء إلى مخاطبة الجماهير مباشرة لجلب التأييد وتخفيف الضغط.

لكن في حالة عدم تمكن النظام السياسي من حماية نفسه فالنتيجة هي سقوط هذا النظام وصعود نظام سياسي جديد وهي أشبه بصراع البداوة والعمران عند ابن

خلدون، هذا إذا كانت قواعد تأسيس الأنظمة السياسية واضحة وشفافة ومضبوطة وبعبارة سياسية القواعد الديمقراطية. لأن الكثير من أنظمتنا السياسية في عالمنا العربي يختلط النظام السياسي بالدولة فيقوم هذا بتسويق فكرة أن سقوطه قد يؤدي إلى سقوط الدولة في حد ذاته.

وقد حدث تطور في مفهوم النظم السياسية ، حيث كانت الى عهد قريب تعد مرادفة للأشكال التي تمارس بها السلطة (أشكال الحكومات) ، ومن ثم كانت موضوعات النظم السياسية تنحصر أساسا في الجانب الشكلي للسلطة ، أي في تحديد شكل الدولة (موحدة أو اتحادية) ، وشكل الحكومة (ملكية أو ارستقراطية أو جمهورية أو ديكتاتورية أو ديمقراطية) ، و وسائل اسناد السلطة (الوراثة أو التعيين أو الانتخاب) ، و وظائفها القانونية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) .

أما النظم السياسية الحديثة فقد أطلقت فيها السلطة لكي تتدخل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية . ومن ثم أصبح شكل الحكومة يعد أحد عناصر النظام السياسي وليس العنصر الوحيد . وبذلك يكون من المهم دراسة شكل الحكم ، وكذلك تحليل النظام الاجتماعي الحالي للدولة وأبعاده المستقبلية .

وعلى أساس ذلك ، تكون القواعد الدستورية التي تنظم السلطة العامة بمثابة الأداة التي تطبق الجهة القابضة على السلطة (الحاكم او الحكام) بها فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأمنية والسياسية ، سواء أكانت في ظل النظام البرلماني أو الرئاسي أو المجلسي ، أو سواء أكانت طبيعة النظام ديمقراطية أم لا .

لقد تطورت عناصر النظام السياسي كافة ، واصبح يمثل الدولة –التي اصبحت تتمتع بالشخصية القانونية –في علاقاتها ازاء مواطنيها وسكانها في جميع المجالات ، كما يمثلها في علاقاتها الدولية . واصبحت السلطة السياسية في معظم دول العالم بتناول جميع المواطنين وكياناتهم السياسية عن طريق الانتخاب . وصار هنالك فصل بين الشخص المسؤول والسلطة التي يمارسها وفق القانون ، ومن ثم خضوعه للمسائلة ، فحيث توجد السلطة توجد المسؤولية ، والتي صار تداولها سلميا ودوريا بين اكثر من جهة سياسية .

وأدت تلك التطورات الهامة الى ظهور العديد من المؤسسات الهامة والمؤثرة في النظام السياسي كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح ومنظمات المجتمع المدني.

المداخل الحديثة في دراسة النظم السياسية

إن الانتقال في دراسة النظم السياسية المقارنة من مرحلة إلى أخرى، وإن كان يبدو كأنه تَغَيُّر في المناهج المعرفية، وحلول النموذج الجديد مَحَل سَابِقِه مُشكِلاً بذلك نظرة ونظرية جديدة بهدف التكيف مع السياق الجديد، إلا أن الواقع يكشف أن هذا الانتقال والتطور وإن كان يُبرز ظاهرة جديدة، فإنه أيضا يُبرِز بأن هذا "الجديد" لا يزال يحتفظ بعناصر، أسس، مُسلَّمات وفرضيات النموذج القديم، لذلك لا يكاد النطاق النظري يخرج عن أهم ثلاثة مداخل رئيسية في دراسة النظم وهي:

المدخل البنيوي: إن كانت جذوره ترجع إلى مقولات 'أرسطو' التي ركزَّت على التراتب الاجتماعي كأحد مداخل "النظم السياسية"، فإنه يعود كمدخل نظري للتحليل (أطر نظرية لتحليل وتفسير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) إلى التحليل الطبقي لكارل ماركس، وبعض الباحثين الذين استخدموه لشرح أنماط التنافس الاقتصادي، الصراع السياسي والتغيّر الاجتماعي أمثال 'سميث' و'فيبر' و'شمبيتر' و'مارشال'،...وبالرغم من تعدّد الآراء حول عدم إدماج التحليل الطبقي في بنية التحليل السياسي المقارن (وتعويضه بالتحليل النخبوي) كونه ارتبط بالإيديولوجية الماركسية المناوئة للتقاليد التنظيرية الليبرالية الغربية، فإن أحداث ستينيات القرن العشرين أوجدت مُناخًا لتقبُّل التحليل الطبقي بالرغم من القيم الليبرالية المُسيطِرة (خاصة تحليلات 'كاوتسي' و'رايت ميلز'،...)، وجاءت الاقترابات التي اهتمت بدراسة وتحليل دول العالم الثالث ليُمثِّل بعدها التحليل الطبقي أحد أسس ومرتكزات المدخل البنيوي الذي يستند إلى التغيير التاريخي طويل المدى في بُنى القوة والسلطة في المجتمع، بافتراض أن التفاعلات المتغيرة لهذه البُنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تُنشئُ قيودًا وفُرَصًا تدفع النخب السياسية وغيرها من الفئات في مسار تاريخي قد يقود إلى الديمقراطية (وإن كان هذا المسار التاريخي للتغيير لا يقود حتما إلى بناء نظام ديمقراطي).

يُمثل 'بارينتون مور' (Barrington Moore) وكتابه "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" (١٩٦٦) بداية الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي أو "المقاربة البنيوية"، في محاولات تفسير اختلاف المسار السياسي الذي انتهجته فرنسا، انجلترا، والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية)، عن المسار الذي انتهجته اليابان وألمانيا (الفاشية والنازية)، أو اتجاه روسيا والصين (الثورة الشيوعية)، وهذا خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية، إلى صناعية حديثة بين القرن الـ ١٧ ومنتصف القرن الـ٢٠، واعتمد 'مور' في دراسته

على مقارنة تاريخية بين هذه البلدان على أساس التفاعل بين أربعة بُنى متغيرة للقوة والسلطة:

ثلاثة بُنى منها طبقات اجتماعية:

١. الفلاحون

٢. مُلاَّك الأرض أو الارستقراطية

٣. البرجوازية الحضرية

والبنية الرابعة تتمثل في: الدولة

المدخل النخبوي: بالرغم من أن التركيز على الأقلية الحاكمة يعود إلى الفكر السياسي اليوناني والاهتمام بمن يحكم؟ أو من يسيطر على قمة النظام لضبط نوع الحكم والتمييز بين أصلح الأنظمة، إلا أن اتخاذ النخبة كوحدة للتحليل يعود إلى محاولات التقاليد الأمريكية لمعارضة التحليل الطبقي الماركسي، وتحويل المفهوم القائم على علاقات الإنتاج الاقتصادية إلى مدخل سياسي يقسم المجتمع إلى حاكم ومحكومين.

يقوم هذا المدخل على مُسلَّمة تلازم النخبة والمجتمع، أي وجود أقلية تستحوذ على عملية اتخاذ القرارات المؤثرة داخل المجتمع في مختلف المجالات وخصوصا السياسية، وقد تزامن هذا التحليل (النخبوي) في المرحلة التقليدية مع الطرحين القانوني والمؤسسي لتحليل نظم الحكم مُشكِّلا بذلك نموذجا مضادا للمفاهيم والمداخل التقليدية، ومُؤسِسًا لمقترب "الجماعة" الذي يقوم على نفي هيمنة نخبة معينة واعتبار جميع الجماعات ذات نفس درجة الأهمية والتأثير وليس القادة فقط أو الأسس الاقتصادية.

بالنسبة لمُنظِري النخبة الأوائل، تعتبر السلطة القيمة الاعتبارية الأساسية، لذلك ركزَّ هؤلاء على النخبة الحاكمة التي تمثل أقلية منسجمة ومتماسكة (في نظرهم)، وتمارس السلطة والحكم على جماهير "سلبية" من خلال القمع والإقناع في آن واحد، لذا أطلق على هؤلاء "الميكيافلية الجديدة" كونهم لا يُقرُّون بحكم الشعب وضبط الأغلبية للنخبة حتى في إطار الديمقراطيات،... وقد عرف مفهوم النخبة تطورا من حيث مدلوله وطريقة طرحه خاصة وأن بروزه كمدخل لتحليل النظم كان للرد على نظرية ماركس منهجا وموضوعا، كونه تَوجُّه نظري حاول تحليل المجتمع وفهم تغيراته انطلاقا من بُناه الفوقية على عكس منهج ماركس الذي انطلق في تحليله للمجتمع وتفسير تغيراته وإدراك القوانين التي تحكمه من البُنى السفلية مستندا إلى مفهوم الطبقة والصراع الطبقي على أسس اقتصادية، ومن استخدام مفهوم "النخبة"

كأداة لمقاربة البناء الاجتماعي العام، أصبح التحليل النخبوي (من خلال مقترباته) من أكثر التوجهات استخداما لوصف وتحليل سلوك الأقلية الحاكمة (النخبة الحاكمة، النخبة السياسية)، أو دراسة المنظومات الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية انطلاقا من دراسة الفاعلين الأساسيين في سلوكهم واتجاهاتهم ومدى نجاحهم أو فشلهم في إحداث التغيير في مجتمعاتهم بحكم مواقعهم وقدرتهم على صنع القرار في مختلف مواقعهم.

المدخل الوظيفي: رغم قدم هذا المدخل واتساع نطاقه، إلا أن الدراسة الموضوعية والعملية له تعود إلى ستينيات القرن الماضي وعالم السياسة الأمريكي 'جابرئيل الموند'، حيث كانت البدايات مع 'أفلاطون' و'أرسطو' الذين بحثا فيما يجب أن يقوم به النظام، ثم تناوله منظروا السياسة الليبراليين في القرنين ١٨، ١٩ من منطلق الاعتبارات الأخلاقية والمعيارية.

ومع أن كل من 'ايستون' و'دوتش' أشارا إلى، الأول: (أستون) القدرة على معالجة متطلبات النظام السياسي وأنماط الأداء الحكومي، والثاني: (دوتش) تأثير عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي على أداء النظم السياسية واستقرار الحكومات وقدراتها، إلا أنهما لم يحاولا تقديم تصور تحليلي لمفهوم القدرات، لذلك تعتبر دراسة 'آلموند' من أكثر التحاليل قربا للواقع العملي خاصة وأنه اعتبر تحديد وتحليل قدرات النظام السياسي موضوع بحث ميداني وليس مجرد بحث نظري أكاديمي فقط.

إن التأسيس للمدخل الوظيفي الذي يعود إلى 'أفلاطون' و'أرسطو' بالاهتمام بالوظائف التي يجب أن يؤديها النظام "السياسي" من أجل تدعيم وتنظيم المجتمع السياسي المحلي، بلغ مع تبلور نظرية النظم (التي خرجت منها معظم التحليلات في حقل علم السياسة) ودراسة النظم السياسية خاصة، مدىً مع تحليل 'آلموند' الذي أضاف إلى التحليل الوظيفي أبعادا ومفاهيم جديدة في التحليل السياسي للنظم وذلك من خلال التركيز على:

- الأبنية والوظائف وتجنب التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية.
- استخدام مفهوم النظام محل الدولة.
- والوظيفة محل السلطة والقوة.
- والأدوار محل المناصب.
- والأبنية بدلا من المؤسسات.

هكذا يقوم المدخل الوظيفي على استخدام نظرة إجمالية في تناول الأبنية الاجتماعية كمنظومة كاملة، لا كمجتمعات من الأفراد، أو العناصر أو الوحدات، كون النظام السياسي يعتبر ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا، والشامل لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارًا وأنشطة معينة، لا توجد في معزل عن بعضها البعض، في إطار ارتباط وتأثير متبادل بينها.

مدخل الاقتصاد السياسي:

بالرغم من اعتباره من أقدم الاقترابات في تحليل النظم والظواهر السياسية منذ القرن الـ١٩ وإسهام 'كارل ماركس' في تحليل الظاهرة السياسية من مدخل الاقتصاد للارتباط الوثيق بين الاثنين (السياسة والاقتصاد)، إلا أن استخداماته الحالية في التحليل كاقتراب نحى منحىً آخر ليربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية وفق شروط تؤهلها لتحيق الديمقراطية (النظام الديمقراطي) السياسية (انتهاج اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر، بلوغ درجة عالية من التطور التكنولوجي، التكيف مع القيم والتقاليد الثقافية الغربية، الارتقاء بمستوى التعليم، قبول التعددية الاجتماعية، انتهاج نمط المدنية،...).

وبالرغم من ارتباط التحليل السياسي من خلال العامل الاقتصادي بالفكر الماركسي في التحليل التقليدي للنظم، إلا أن استعمالات الاقتراب (الاقتراب السياسي) الحديثة بدأت بالبروز مع انفتاح الحقول المعرفية على بعضها البعض والسعي لإيجاد نظرية اقتصادية سياسية، ليمثل اقتراب الاقتصاد السياسي الجديد نموذجا نظريا لفهم الظاهرة السياسية في سياقها التاريخي ومن منظور كلي، من خلال وسائل وتقنيات بحث خدمت كثيرا فهم وتحليل السلوك السياسي، كاستخدام (مثلا) نظرية الفعل الرشيد وامتدادها إلى الخيار الرشيد كإطار نظري لرسم السياسة العامة، وكل هذا في إطار مرجعية فكرية ترتبط بتحليلات الاقتصاديين الكلاسيكيين وتبتعد تماما عن الطرح الماركسي.

مدارس دراسة وتحليل النظم

لفهم مقتربات تحليل النظم السياسية من منظور مقارن، في إطار ما يُعرَف بأُطر التحليل التقليدية، السلوكية، وما بعد السلوكية، يجب التعرض بعد المداخل النظرية الكبرى إلى أهم المدارس في دراسة وتحليل الظاهرة السياسية "النظم" لارتباط تطور دراسة الأنظمة السياسية بتطور مسار التنظير في هذا الحقل المعرفي:

المدرسة المثالية:

نشأت المثالية من مصادر فكرية وفلسفية عديدة سادت في أوروبا في القرون الماضية، اعتبرت الضمير الإنساني الحَكَم الأعلى في القضايا الأخلاقية، كما اعتبرت المصير الإنساني متطابق مع صوت العقل، كان 'جيريمي بنثام' (المفكر الايطالي) (ق١٩) من أوائل مفكري المثالية حيث ركز على مفهوم الأخلاقية العقلانية، وآمن بوجود مقاييس أخلاقية مطلقة، واعتقد بأن الخير هو إعطاء أكبر درجة من السيادة لأكبر عدد من الناس، ليأتي تلميذه 'جيمس ميل' ويركِّز على أهمية الرأي العام وضرورة الاعتماد عليه في عرض أي قضية بشكل عقلاني، كونه يتمتع بصواب وصحة الاختيار، أما كُلاً من 'روسو' و 'كانط' فأكدا على زوال الحروب بقيام الحكومات الجمهورية (كون الأمراء يشنّون الحروب لمصالح ذاتية لا لمصلحة الشعوب)،... لذلك ترتكز المدرسة المثالية في تحاليلها على:

١- أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد في إطار المجتمع الوطني.

٢- واجب خضوع الفرد للقواعد والقوانين التي وُضِعت لخدمة الجماعة.

٣- أهمية مُسلَّمة انسجام المصالح (أي التوافق الطبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة).

وعليه كانت أهم افتراضاتها في مجال التحليل السياسي لنظم الحكم تتمحور حول:

٤- أهمية وجود مؤسسات "ديمقراطية" وحتمية انتشارها.

٥- السلوك العقلاني للفرد.

٦- تجانس المصالح بين الأفراد والشعوب.

إلى جانب اهتماماتها بدراسة:

٧- المؤسسات الوطنية

٨- الأبنية الدستورية

٩- التنظيمات السياسية

إلا أن التحليل المعرفي للنظام ضمن هذا الإطار لم تتبلور معالمه خارج إطار الفلسفة، التاريخ، الاقتصاد، القانون

كما أن هذا التوجه اعتمد الوصف كمنهج وتقديم النصح كإطار للعمل.

المدرسة الوضعية المادية:

عكست أفكار هذا التوجه معتقدات المدرسة المثالية (انتشار الديمقراطيات)، بسبب ظهور الأنظمة المتطرفة (الدكتاتورية والفاشية)، إلى جانب كشف الواقع عن السلوك غير العقلاني للأفراد (التعصب، تضارب المصالح،...)، وعليه ركزت الدراسات في هذا المجال على علاقات القوة المادية في حقل "السياسة المقارنة" منذ نهاية الحرب العالمية الأولى من خلال افتراضات أهمها:

- التشكيك في إمكانية إجراء المقارنات الواسعة، واستقراء الأنظمة عبر العالم من أجل الوصول إلى التعميمات السريعة.

- التركيز على ظواهر محددة وتناولها بتفصيل أدق (دراسة الحالة بحالة).

- التركيز على قياس المتغيرات واعتماد المناهج الكميَّة بهدف إثبات أكثر لِعِلْمِيَّة علم السياسة من خلال:

- حديد مشكلات البحث المنهجية

- دعم أدوات الفهم والتحليل

- اعتماد تقنيات المنهج التجريبي في دراسة الحالة، المسح الاجتماعي، التحليل الإحصائي.

في ظل هذه المدرسة، تمَّ تناول دراسة النظام السياسي بمعنى الدولة من خلال طروحات "السياسة المقارنة".

(وكلتا المدرستين سادتا في المرحلة التقليدية لدراسة نظم الحكم).

المدرسة السلوكية:

رفَت العلوم الاجتماعية "ثورة علمية" عُرفَت بالسلوكية، برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أثَّرت في علم السياسة وتحليل الظاهرة السياسية عموما، و"التحليل المقارن للنظم السياسية" بوجه خاص. وبالرغم من أن البعض من المفكرين يرجعون بدايات الاهتمام بالسلوك والتفاعل السياسي إلى روَّاد نظرية النخبة وتحليلاتهم لنظم الحكم، اعتقد باحثين آخرين بأن ذلك يرجع إلى نتائج الثورتين الأمريكية (١٧٧٦)، والفرنسية (١٧٨٩)، ظهور الدولة الحديثة، وبروز توجهين أفرزا مدرستين (في حقل الدراسة المقارنة لنظم الحكم):

المدرسة الأولى: والتي ركزت على تحدي بناء الدولة، ومؤسساتها، وطرق وكيفية صياغة دستورها، من خلال إجراء مقارنة بين الدول المجاورة بهدف الوصول إلى نمط أوروبي للحكم، والتي عُرفَت بالمدرسة الدستورية (القانونية).

والمدرسة الثانية: والتي ركزت على الحراك الاجتماعي، ظهور النخب الجديدة، والتحول الديمقراطي للحكومات، إلى جانب نشأة الفواعل الجديدة كالأحزاب وجماعات المصالح،...واعتبرت بذلك بمثابة البذرة الأولى للحركة السلوكية التي نَمَت إلى درجة الهيمنة على البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن إسهامات 'آرثر بنتلي' في حقل السياسة المقارنة تزايد الإدراك السياسي لدى رُوَّاد المدرسة الأمريكية بتبنِّي الاقترابات السلوكية في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، وكان عالم السياسة الأمريكي 'تشارلز ميريام' من أهم الباحثين المنادين بالتركيز على دراسة السلوك الواقعي للأفراد بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير، وأيَّد أفكاره تلامذته: 'هارولد لاسويل'، 'جابريال آلموند'، 'هربرت سيمون'، 'ديفيد ترومان'،...والذين عملوا منذ منتصف أربعينيات القرن العشرين على نشر الأفكار السلوكية لمواجهة الواقع السياسي في أوروبا والولايات المتحدة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي (الكساد، انهيار النظم في أوروبا، ظهور النازية والفاشية،... والتي أدت إلى الحرب العالمية الثانية)، والبحث عن نظرية تبحث في كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للعالم الغربي، وتُمَكِّن من التنبؤ بمثل هذه الأحداث، وكان التركيز على "نظرية النظم" التي قدَّمها عالم البيولوجيا 'هندرسون' واستمد من أفكارها عالمي الانتروبولوجيا البريطانيين 'مالينوفسكي' و'براون'، إلى جانب أعمال 'فيبر' و'بارسونز'...وتبلورت عبرها في حقل السياسة المقارنة: "نظرية النظم" و"البنيوية الوظيفية".

هكذا تبلور التوجه السلوكي أو النموذج المعرفي السلوكي في حقل البحث الأكاديمي بعد الحرب العالمية الثانية بالرغم من بروزه كفكر منذ بداية القرن، وتجاوزت بذلك الأبحاث السلوكية البعد القانوني والمؤسسي في تحليل النظم، وتقدمت المدرسة الأمريكية التي أصبحت مرجعية للمدرسة الأوروبية في هذا الحقل، خاصة مع بروز دراسة المناطق (area studies) وتنامي أهمية العامل الجغرافي في الدراسات المقارنة وتوسُّع البحث إلى مقارنة حكومات أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، جنوب آسيا،...ومع تعدد الدراسات طوَّرت التحاليل السلوكية المنهج المقارن في دراسة النظم السياسية، خاصة وأن المدرسة السلوكية وانطلاقا من نظرية النظم، ومن

منظور تحليل النظم، وبالتركيز على المستوى الداخلي (الوطني) للتحليل من هذا المنظور، اعتمدت على أهم سمات النظام:

- البنيه.

- والعمليات التي تتميز بها التفاعلات بين أطراف النظام والتي تتغير من فترة زمنية إلى أخرى.

ومع أن المدرسة السلوكية قدَّمت نماذج للتحليل المقارن للنظم السياسية ذات توجهات أكثر واقعية رؤيةً ومنهجًا، في إطار التحليل السلوكي أو تطبيق المنهج السلوكي في التحليل والذي أحدثَ تحولات أساسية في علم السياسة التقليدي بنقل البحث من مجرد المحاولات الفردية المحدودة، إلى مرحلة البحث المنهجي الذي يهتم عادة بالافتراضات والإجراءات، طرق الوصف والتفسير، وطبيعة النتائج المتوصل إليها والتي تميز فريق أو جماعة بحث معينة عن غيرها ، إلى جانب تأثير المنهج السلوكي على التحليل المقارن للنظم بتمهيده لنظرية تحليلية، واقعية وأساسية، اتخاذ وحدات جديدة للتحليل، مناهج وأدوات بحث جديدة،...أي الانتقال من دراسة الحكومات المقارنة (التقليدية)، والسياسة المقارنة، إلى التحليل المقارن كجزء من الاهتمام المتزايد بالمنهج العلمي في السياسة، حيث أكد 'آلموند'على بروز طريقتين (أو مسارين) للتغيير في حقل الحكومات المقارنة:

- إن الدراسة لم تعد مقتصرة على أوروبا، وأصبح عليها الامتداد إلى مناطق أخرى واسعة خارجها

- ضرورة اكتشاف جوانب جديدة للعملية السياسية، ومناهج جديدة في البحث من أجل المقارنة

إلا أنها أثارت نقاشات كثيرة بين باحثي وعلماء السياسة وأبرزت الاختلافات إلى درجة التعارض بينهم، فمصطلح السلوك السياسي الذي وجد رواجًا فيما بين الحرب العالمية الثانية ومنتصف خمسينيات القرن الماضي كتحدي، ومنهج، ونمط للبحث، وحركة للتصحيح، جاء واسعا إلى درجة الغموض، الذي أدى إلى بلورة معارضة ضده خاصة من قبل مؤيدي المنهج التقليدي والمناداة بضرورة ما بعد السلوكية بسبب الانتقادات المختلفة للسلوكية التي بدأت تتراجع تدريجيا منذ السبعينيات من القرن الـ٢٠.

التوجهات الفكرية ما بعد السلوكية: (ما بعد الحداثة)

إن السلوكية التي ارتبطت فلسفيا بالحداثة باعتبارها تمثل بعديها العلمي والمنهجي (أو بالأحرى بآخر مراحل الحداثة التي يرجعها باحثو العلوم الاجتماعية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية والهيمنة العالمية للولايات المتحدة في مجالي التنظير والممارسة)، والتي وصفت بالنضج العلمي بالرغم من النقص الذي عرفته والانتقادات الموجهة لها والتي طالت البحث أو جزءا منه، المنهج، الأدوات المستخدمة في التحليل، تراجعت أمام تنامي تيار علمي تبنى مبدأ تجاوز الوضعية المنطقية إلى التفسيرية في العلم، وبفضل علماء السياسة الذين لم يغفلوا التحليل المؤسسي لصالح التحليل السيكولوجي، والمؤمنين بتكامل البحث باستخدام المناهج السلوكية والمناهج التقليدية في الدراسات السياسية، كان لابد (في ظل تحول مفهوم العلم والنسق المعرفي الكلي) من التعامل مع كل حالة في سياقها الذاتي: أي دراسة الأنساق المنفردة وليس النسق الكلي، والتراجع عن مفهوم النظرية العامة في التحليل والتفسير في التعامل البحثي مع جميع الحالات في الفئة الواحدة، والذي طال مجمل العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة، ودراسة وتحليل الأنظمة السياسية (موضوع دراستنا)،...هكذا برزت ما بعد السلوكية التي تزامنت مع ما بعد الحداثة (بسبب طبيعة مفهوم العلم السائد في بيئتها، الإشكالات البحثية التي تناولتها، واستمرار مسار البحث المرتبط بالتداخل المعرفي وتشابك الإشكالات).

وقد اعتقد باحثو ما بعد السلوكية بوجود عدة مقومات لدراسة الظاهرة السياسية أهمها:

- أولوية التركيز على دراسة المشكلات المُلِحَّة للمجتمع على التركيز على أدوات البحث.

- الاعتقاد بمحدودية المدرسة السلوكية المحافظة إيديولوجيا، والمعتمدة على التجريد أكثر من معالجة الواقع في فترات الأزمات.

- ضرورة تحمل الباحث مسؤولية مجتمعه والدفاع عن قيمه.

- ضرورة وضع المفكر المعرفة العلمية في خدمة العمل على إعادة تشكيل وصياغة المجتمع.

- ضرورة مشاركة المفكر في الحياة السياسية والأكاديمية من حوله.

وهنا يقول 'ديفيد ايستون': إن مهمة مذهب ما بعد السلوكية هو تحطيم عوائق الصمت التي خلفتها لغة السلوكية، ومساعدة علم السياسة لكي يصل إلى الحاجات الحقيقية للجنس البشري وقت الأزمة".

أنواع الأنظمة السياسية

لقد شاع تقسيم الأنظمة السياسية من حيث ممارسة السلطة إلى نظم فردية وأخرى ارستقراطية وثالثة ديمقراطية ولكل نظام خصائصه.

أولا :- الحكم الفردي (المونوقراطية)

يقوم الحكم الفردي على قاعدة أساسية هي انفراد شخص واحد في ممارسة السلطة بوصفها حقا شخصيا له فيعمد إلى حصر جميع السلطات بين يديه ويباشر بنفسه حتى وان كان محاطا بالمساعدين أو المستشارين ، فسلطة الدولة تتحدد بمميزات ذاتية يتمتع بها الحاكم الفرد وهذه المميزات تكون وراثية أو مكتسبة .ومن ثم فان وصوله إلى الحكم قد يكون عن طريق الوراثة يسمى أميرا أو سلطانا أو ملكا أو إمبراطورا أو قيصرا أو غيرها من التسميات أو أن يكون وصوله لمركزه الرئاسي عن طريق القوه والمقدرة الذاتية فيسمى عندئذ دكتاتورا وفي ظل هذا النوع من الحكم لا قيمة لرأى الشعب كلا أو بعضا ما دام الحاكم ممسكا بالسلطة ومصادرا لحقوق المواطنين وحرياتهم وتأخذ المونوقراطيات التقليدية واحدة من صورتين .

١- الملكية المطلقة :-

تستند النظم الملكية المطلقة على الوراثة أي انتقال السلطة من السلف إلى الخلف حسبما تقرره القواعد المعمول بها في انتقال الملك ورئيس الدولة في ظل النظام سواء سمي أميرا أو سلطانا أو ملكا ... الخ هو مصدر السلطات فسلطاته غير محددة يعمل بلا معقب ولا رقيب لان السلطة مصدرها الإله وليس الشعب ولكون يزعم لنفسه العصمة من الخطأ فهو لايكون مسئولا أمام احد وعلى الجميع أطاعته والخضوع لإرادته وسادت الملكية المطلقة بموجب هذا المفهوم في جميع أنظمة الحكم في العصور القديمة والوسطى ألا أنها اختفت وتحولت إلى ملكية دستورية مقيدة في كثير من البلدان في العصور الحديثة ومع ذلك ما تزال بعض الممالك تأخذ بالحكم المطلق كما هو الحال في مملكة إل سعود وأمارات الخليج في الجزيرة العربية وتجدر الإشارة إلى أن بعض الفقهاء حاول أن يميز بين الملكية المطلقة والملكية

الاستبدادية على اساس خضوع الملك المطلق للقانون . والذي وضعه بنفسه وعدم خضوع الملك المستبد له . فالملكية المطلقة هي التي يخضع الملك فيها للقانون عكس الملكية الاستبدادية التي تكون تعسفية المصدر قائمة على اختصاب السلطة بالعنف والقوة .

٢- الدكتاتورية :-

أن الدكتاتورية صورة من صور الحكم الفردي مثلها مثل الملكية المطلقة فكلاهما يقوم علىاساس انفراد شخص بالسلطة ولكنهما يفترقان في ان الدكتاتور لايتولى الحكم بالوراثة كالملك بل ينتزعه عنوة بفضل قوته وجهوده وبذلك فان الوراثة هي اساس السلطة ومصدرها في الملكية وان القوة والعنف هي اساس السلطة في الدكتاتورية ، والسلطة تتركز في يد فرد واحد هو الدكتاتور إذ يحصر جميع وظائف الدولة في شخصه ويكون صاحب الأمر دون مراجعة أو مسائلة فهو الأمر الناهي والسيد المطاع الذي لامخالف لمشيئته ولا خروج عن إرادته ولا مناقشة لأرائه ولا معارضة لاتجاهاته ، والدكتاتور يميل إلى إضفاء الطابع الشعبي على تكوينه وعلى إعماله على الرغم من كونه لايمثل الشعب فهو يلجا إلى تشكيل مجالس نيابية وبرلمانات شكلية وتقرير نظام انتخابات للأمور السطحية وكثيرا ما يعمد إلى أسلوب الاستفتاء الشعبي ويعمد الدكتاتور في اغلب الأحيان إلى توجيه خطابات إلى الشعب تستغرق ساعات طويلة يكون فيها الناصح والواعظ والمرشد ، وهذه الأساليب ليست الاللتظاهر بان الدكتاتور يحكم بإرادة الشعب والصحيح إن هذا الشعب مغلوب على أمره ومسير رغم انفه وعرفت البشرية قديما وحديثا أنظمة دكتاتورية ففي العصور القديمة وقبل الميلاد بأكثر من أربعة قرون عرفت المدن اليونانية القديمة وعلى الأخص جزيرة صقلية بعض الدكتاتوريات وكان يطلق على أصحاب الدكتاتوريات في ذلك الوقت تسمية الطغاة كما عرفت روما الدكتاتورية في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد ، إما في عصر النهضة ظهرت الدكتاتوريات أيضا لا سيما في الدويلات الايطالية في القرنين الرابع عشر والخامس.

وظائف النظام السياسي

تعد الدول ظاهرة سياسية وقانونية ، و كان ظهورها نتيجة لتطور المجتمع السياسي ، وهي لم تنشأ بصورة واحدة ولم تتخذ شكلا واحدا.

وتظهر النظم السياسية في الدول ، وتتعاقب باختلاف أنواعها بأزمان وظروف معينة تتلاءم مع بداية ونهاية كل منها . وتعني النظم السياسية بمعناها التقليدي العام مختلف أنظمة الحكم التي تسود مختلف المجتمعات .

وقد حدث تطور في مفهوم النظم السياسية ، حيث كانت الى عهد قريب تعد مرادفة للأشكال التي تمارس بها السلطة (أشكال الحكومات) ، ومن ثم كانت موضوعات النظم السياسية تنحصر أساسا في الجانب الشكلي للسلطة ، أي في تحديد شكل الدولة (موحدة أو اتحادية) ، وشكل الحكومة (ملكية أو ارستقراطية أو جمهورية أو ديكتاتورية أو ديمقراطية) ، و وسائل اسناد السلطة (الوراثة أو التعيين أو الانتخاب) ، و وظائفها القانونية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) .

أما النظم السياسية الحديثة فقد أطلقت فيها السلطة لكي تتدخل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية . ومن ثم أصبح شكل الحكومة يعد أحد عناصر النظام السياسي وليس العنصر الوحيد . وبذلك يكون من المهم دراسة شكل الحكم ، وكذلك تحليل النظام الاجتماعي الحالي للدولة وأبعاده المستقبلية .

وعلى أساس ذلك ، تكون القواعد الدستورية التي تنظم السلطة العامة بمثابة الأداة التي تطبق الجهة القابضة على السلطة (الحاكم او الحكام) بها فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأمنية والسياسية ، سواء أكانت في ظل النظام البرلماني أو الرئاسي أو المجلسي ، أو سواء أكانت طبيعة النظام ديمقراطية أم لا .

لقد تطورت عناصر النظام السياسي كافة ، واصبح يمثل الدولة –التي اصبحت تتمتع بالشخصية القانونية –في علاقاتها ازاء مواطنيها وسكانها في جميع المجالات ، كما يمثلها في علاقاتها الدولية . واصبحت السلطة السياسية في معظم دول العالم بتناول جميع المواطنين وكياناتهم السياسية عن طريق الانتخاب . وصار هنالك فصل بين الشخص المسؤول والسلطة التي يمارسها وفق القانون ، ومن ثم خضوعه للمسائلة ، فحيث توجد السلطة توجد المسؤولية ، والتي صار تداولها سلميا ودوريا بين اكثر من جهة سياسية .

وأدت تلك التطورات الهامة الى ظهور العديد من المؤسسات الهامة والمؤثرة في النظام السياسي كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح ومنظمات المجتمع المدني.

لقد اكتسب موضوع النظم السياسية اهمية متزايدة في الوقت الحاضر ، وذلك بسبب تزايد أعداد الدول المستقلة والتي اقامت في كل منها نظاما سياسيا ودستوريا خاصا بها ، على سبيل التجربة في بادئ الامر وصولا الى تحقيق استقرارها على نموذج نظام سياسي معين يناسبها وينسجم مع ظروفها ويكون قادرا على تلبية حاجاتها الامنية والتنموية المختلفة .

ولاشك في ان الربط بين مقرر النظم السياسية ومقرر القانون الدستوري ، تفرضها الضرورات النظرية –الفلسفية ، كما يفرضها الواقع التطبيقي –العملي ، حيث ان تحليل اي نظام دستوري في اية دولة يتطلب الالمام بمواضيع تدخل في دراسة الأنظمة السياسية ، كموضوع الدولة ، وموضوع الحكومة ، وموضوع الاحزاب السياسية ، وغيرها ... ، وذلك من اجل الوقوف على شكل الدولة التي يتم تحليل نظامها الدستوري ، و شكل الحكومة فيها ، فضلا عن معرفة طبيعة النظام السياسي المطبق وموقعه ضمن اطار تصنيف الأنظمة السياسية المعاصرة .

واذا كانت الدولة هي صاحبة السلطة السياسية ، فان الحكومة تمثل الاشخاص الذين يباشرون تلك السلطة.

يؤدي النظام السياسي الوظائف الاتية :

١-تحديد أهداف المجتمع والدولة التي تتركز في تحقيق وظائف الرفاهية والامن .

٢-تعبئة طاقات المجتمع وضمان مشاركة ابنائه في تحقيق وظائف الرفاهية والامن.

٣-دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع ، او توحيدها ، لتعزيز عناصر قوة الدولة ومن ثم ضمان مصالحها وتحقيق اهدافها .

٤-المطابقة بين الحياة السياسية ، كما هي ممارسة ، مع القواعد القانونية والسياسية الرسمية ، أي اضفاء المشروعية على العملية السياسية ومن ثم النظام السياسي نفسه.

٥-تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

أثر المشاركة السياسية

حتى العصر الحديث كانت المشاركة السياسية مقتصرة فى الغالب على أثرياء القوم ووجهائهم من أصحاب المولد النبيل. أما الأغلبية الساحقة فكانت بعيدة عن المشاركة.

ومنذ مطلع عصر النهضة حتى القرن السابع عشر بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية. وبلغ هذا الاتجاه ذروته أثناء الثورة الصناعية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ولعل ذلك يرجع إلى العوامل التالية :

١ ـ التصنيع ونمو المدن وازدياد التعليم والذى ترتب عليه ظهور قوى اجتماعية جديدة (عمال ـ تجار ـ أصحاب مهن حرة) استشعرت فى نفسها القدرة على تشكيل مصيرها فطالبت بجزء من القوة السياسية.

٢ ـ ظهور الدعوات التى حمل لواءها المثقفون من فلاسفة وكتاب وصحفيين والتى تنادى بقيم المساواة والحرية والمصلحة العامة بشكل أدى إلى تغذية المطالبة بمشاركة أوسع فى العملية السياسية.

٣ ـ التطور فى وسائل النقل والمواصلات والاتصالات والذى أدى إلى انتشار الأفكار الجديدة حول الديمقراطية والمشاركة بسرعة وسهولة نسبية.

٤ ـ الصراع بين القيادات السياسية. ففى ظل التنافس على السلطة تناضل القوى المتصارعة فى سبيل كسب التأييد الشعبى وهذا فى حد ذاته يعطى الشرعية لفكرة المشاركة الجماهيرية.

٥ ـ التدخل الحكومى المتزايد فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والذى أصبحت معه الحياة اليومية للأفراد تتوقف على أعمال الحكومة بصورة حاسمة، وبدون الحق القانونى فى المشاركة السياسية يصبح الفرد بلا حول ولا قوة فى مواجهة الحكومة التى قد تضر بمصالحه. من هنا كانت المطالبة بمنح الحقوق السياسية للأفراد وتهيئة امكانية ممارستها بفاعلية، وذلك للحد من سطوة الحكومة ونفوذها.

وتختلف مسميات المشاركة. فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية وهناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة.

وبالرغم من اختلاف هذه المسميات إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد ألا وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع ـ فى كل الأعمال وفى كل المستويات ـ فى مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أى المشاركة المباشرة للجماهير فى شئون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة النيابية كممثلى الشعب أو المجالس المنتخبة والتى تعتبر مشاركة غير مباشرة . ويمكن التعرض لقضية المشاركة السياسية من خلال المحاور التالية :

يقتضى الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيداً لطرح مفهوم المشاركة السياسية.

فالمشاركة قد تعنى أى عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشئون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى.

أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو اسهامات المواطنين فى توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلى أو لمباشرة القيام بالمهام التى يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.

يمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: المشاركة الاجتماعية والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية. وإن كانت هناك صعوبة عند الفصل بين هذه الأنواع فى الواقع العملى لارتباط هذه الأنواع مع بعضها ارتباطاً قوياً وتداخلها تداخلاً قوياً وتأثير كل نوع فى النوعين الآخرين وتأثره بهما تأثراً كبيراً.

وتعتبر المشاركة السياسية شكلاً من أشكال التعليم، حيث يتعلم المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم، وهذا يؤدى بدوره إلى معرفة تامة وإدراك كبير لهذه الحقوق والواجبات، والى مزيد من الواقعية والمرونة فى مطالب هؤلاء المواطنين.

فالمشاركة السياسية ترتبط بالمسئولية الاجتماعية التى تقوم على اساس الموازنة بين الحقوق والواجبات لذلك فهى سمة من سمات النظم الديمقراطية حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان فى المجتمع.

كما تؤدى المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام فى المجتمع مما يؤدى بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام.. ذلك أن المشاركة تعطى الجماهير حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسئولين عن أعمالهم إذا ما قصروا فى الأداء، ذلك لأن المواطنين الذين لديهم معرفة وعلم بمجريات الأمور يمكنهم الحكم تماماً على مدى جودة الأداء الحكومى. بالإضافة إلى أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه.الأمر الذى سينعكس بالضرورة على شعوره بالانتماء لوطنه الكبير.

كما أن المشاركة تجعل الجماهير أكثر إدراكاً لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللامكانات المتاحة لها فتفتح باباً للتعاون البناء بين الجماهير والمؤسسات الحكومية.

إن المشاركة الحقيقية تعنى فى كثير من الأحيان تدعيم الفكر الحكومى بكثير من الآراء الجماهيرية الصالحة التى لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية وحدودها، كما أنها تؤدى إلى قيام الجماهير بتنظيم أنفسهم فى جمعيات أهلية تساند الهيئات الحكومية فى مقابلة الاحتياجات العامة للجماهير ككل.

والمشاركة من خلال الهيئات التطوعية تفتح فى بعض الأحيان ميادين للخدمات والنشاط وهى بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه الأنظار إلى ميادين جديدة، كما أنها ـ أى المشاركة ـ تزيد من الوعى العام للجماهير، لاضطرار القائمين عليها إلى شرح أبعاد الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض حث الجماهير على الاشتراك والمساهمة فيها.

كما أن المشاركة تعود المواطنين الحرص على المال العام، وهى مشكلة تعانى منها غالبية الدول النامية، حيث يتعرض هذا المال إلى الاهدار وسوء الاستعمال من جانب المواطنين، ويرجع ذلك إلى تصور ادراكهم بأن المال العام هو فى حقيقته نابع من أموالهم الخاصة، وأن سوء استعمال المرافق العامة أو عدم الاهتمام بصيانتها يؤدى بالضرورة إلى تقصير فترات أعمارها الافتراضية، وبالتالى يكون عليهم تحمل الأعباء المالية اللازمة لصيانة هذه المرافق وتجديدها وإعادة بناءها. فإذا ما شارك هؤلاء المواطنون فى إنشاء هذه المرافق تصبح قيمتها فى نظرهم مساوية لأموالهم الخاصة تماماً فيحرصون على حسن استخدامها.

بالإضافة إلى أن مشاركة المواطنين فى المساهمة فى تحمل مسئولية صنع القرار يسهل كثيراً فى عملية تنفيذ الخطط والبرامج، ذلك لأن تقبل المواطنين لأى مشروعات قائمة أو جديدة، وكذلك العمل على اتمام نجاح هذه المشروعات لا يتم إلا إذا شارك المواطنون فى التخطيط لهذه المشروعات بناء على معرفتهم التامة وإدراكهم لفوائد هذه المشروعات وأهميتها.

وأيضاً من خلال المشاركة الجماهيرية يمكن تحقيق كل أهداف المجتمع بشكل يضمن تحقيق الحد الأقصى من الفوائد وبأسلوب يتلاءم مع احتياجات ورغبات وقدرات الجماهير.

كما تسهم المشاركة وتزيد من ارتباط الجماهير بالنظام وأهدافه، وترفع من شأن الولاء والتأثير والمسئولية، وتحسن من الفاعلية، وترفع من مستوى الأداء وتحقق التكيف الاجتماعى، وتقضى على صور استغلال السلطة والاغتراب وتحقق قيمة المساواة والحرية.

فأهمية المشاركة تأتى من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة. ولكنها أيضاً تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التى تفضلها الجماهير، وأيضاً من خلال الضغط على هؤلاء الحكام ليعملوا وفق هذه الأولويات. وبذلك تتسع فرص المشاركة. فتقل عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير. وتتحقق قيم المساواة والحرية مما يؤدى إلى الاستقرار العام في المجتمع، الأمر الذى يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة.

والمشاركة مبدأ اساسى من مبادىء تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، كما أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، وهى فى نفس الوقت من أبسط حقوق المواطن، وهى حق اساسى يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش فى مجتمعه، فمن حقه أن يختار حكامه وأن يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام وتوجيههم لما فيه مصلحة الشعب.

كما أنه من خلال المشاركة يمكن أن يقوم الفرد بدور فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة على أن تتاح الفرصة لكل مواطن لكى يسهم فى وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين فى تلك الجهود بناء على رغبة منهم فى القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات وفى هذه الحالة يمكن القول بأن هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسئولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم والمشكلات المشتركة التى تواجههم والرغبة فى تحويل الأهداف التى يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

أشكال ومستويات المشاركة :

لما كانت المشاركة السياسية تعنى بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التى يسهم المواطنون من خلالها فى الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين فى الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى فى الدولة نفسها .. ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التى تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى اقبال المواطنين على الاسهام فى العمل العام.

١ - أربعة مستويات للمشاركة

أ - المستوى الأعلى : وهو ممارسو النشاط السياسى

ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاث شروط من ستة : عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة فى الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابى، ولذوى المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث فى السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب - المستوى الثانى : المهتمون بالنشاط السياسى Politically Relevant People :

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون فى الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج -- المستوى الثالث : الهامشيون فى العمل السياسى Spurs to Political Action :

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسى ولا يخصصون أى وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى فى أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د - المستوى الرابع : المتطرفون سياسياً Excessive Participation :

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف.

والفرد الذى يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسة بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.

٢- وأربع مراحل للمشاركة :

أ - الاهتمام السياسى : ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية. حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك فى المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم فى العمل، وتزداد وقت الأزمات أو فى أثناء الحملات الانتخابية.

ب ـ المعرفة السياسية : والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسى فى المجتمع على المستوى المحلى أو القومى مثل أعضاء المجلس المحلى وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء.

جـ ـ التصويت السياسى : ويتمثل فى المشاركة فى الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

د ـ المطالب السياسية : وتتمثل فى الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك فى الأحزاب والجمعيات التطوعية.

وتوجد المشاركة فى كافة الأنظمة السياسية على اختلافها وإن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحاً وصراحة فى التعبير عن نفسها فى ظل الأنظمة الديمقراطية التى تتيح مساحات أكبر من الحرية واحتراماً لمنظومة حقوق الإنسان وانتخابات دورية حرة وتنافسية وبالتالى تتيح قدراً كبيراً لمشاركة المواطن بشكل فاعل فى الحياة السياسية، وبالقدر الذى يهم المدافعين عن مشاركة أكبر فإن الانغماس الحقيقى فى عملية صنع القرار سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالى أكثر تقبلاً من جانبهم ، وبعبارة أخرى أنه كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك.

وفى مطلق الأحوال فإن النقطة الرئيسية فى هذا الموضوع هى فيما إذا كانت المشاركة السياسية الأعظم مؤدية إلى تعزيز شرعية النظام، ذلك أن وجهة النظر المقابلة هى أيضاً محل نقاش واسع كذلك، وحسب الرأى الثانى فإن المشاركة تؤدى إلى إدخال تعقيدات فى عملية صنع القرار، وإحباطات من شأنها أن تقلل من كفاءة القرارات وبالتالى من شرعية الذين يصنعونها.

ويضيف أصحاب هذا الرأى أن المشاركة المفرطة قد تخلق ظروفاً تعكس الرضى أو النزاع وهو ما لا يظهر إلى السطح فى الأشكال الأخرى للمشاركة، وإذا كان موجوداً ولا تتوفر الأبنية والوسائل التى تسهل عملية تشكيله والتعبير عنه.

ولذلك يذهب البعض إلى القول أن المشاركة تكون ذات أهمية بالقدر الذى تؤثر فيه على الحكومات فعلاً وليس فقط بالذهاب إلى صندوق الاقتراع.

ومن ناحية أخرى فإن الأقلية من الناس النشطين تستطيع أن تتواصل فى أفكارها بشكل منتظم مع ممثليها عبر الرسائل وفى أحيان كثيرة فإن مثل هذه النشاطات تحدث فى نطاق ما يسمى بجماعات المصالح أو الضغط المنظمة أو التنظيمات الخاصة بالأحزاب السياسية.

خصائص المشاركة السياسية :

تتسم المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمجموعة من السمات والخصائص الهامة وذلك على النحو الآتي :

١ـ المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادى حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسئولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.

٢- المشاركة سلوك مكتسب فهى ليست سلوكاً فطرياً يولد به الانسان أو يرثه، وانما هى عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة فى المجتمع.

٣ - المشاركة سلوك ايجابى واقعى، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير، فهى ليست فكرة مجردة تحلق فى الأجواء ولا تهبط إلى مستوى التنفيذ.

٤ - المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع فى كل مرحلة من مراحل التنمية، فى المعرفة والفهم والتخطيط والتنفيذ والإدارة والاشتراك والتقويم وتقديم المبادرات والمشاركة فى الفوائد والمنافع.

٥ - لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واسع من أنشطة الحياة بل ان للمشاركة مجالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية يمكن أن يشارك فيها الفرد من خلال اشتراكه فى أحدها أو فيها كلها فى آن واحد.

٦ - المشاركة الجماهيرية لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلى أو اقليمى أو قومى.

٧- المشاركة حق وواجب فى آن واحد فهى حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه فى نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يشارك فى مناقشة القضايا التى تهمه وأن ينتخب من يمثله فى البرلمان وأن يرشح نفسه إذا ارتأى فى نفسه القدرة على قيادة الجماهير والتعبير عن طموحاتهم فى المجالس النيابية. فالمشاركة هى الوضع السليم للديمقراطية فلا ديمقراطية بغير مشاركة، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدى ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لاحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموى فى المجتمع.

٨- المشاركة هدف ووسيلة فى آن واحد .. فهى هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضى مشاركة الجماهير فى المسئولية الاجتماعية، مما يعنى تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين فى اتجاه الشعور بالمسئولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محورى فى النهوض بالمجتمع نحو الترقى والرفاهية والمساهمة فى دفع عجلة التنمية.

٩- المشاركة توحد الفكر الجماعى للجماهير حيث تساهم فى بلورة فكر واحد نحو الاحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة فى بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.

الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية :

تؤثر المشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة .. فعلىمستوى الفرد تنمى المشاركة فيه الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته وتنهض بمستوى الوعى السياسى. كما أنها تساعد على خلق المواطن المنتمى الذى يعد عماد قوة وعافية الجسد السياسى.

وعلى صعيد السياسة العامة تجلب المشاركة أعظم خير لأكبر عدد من الأفراد اذ انها تدفع الحاكم إلى الاستجابة لمطالب المواطنين وتسهم فى إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة ..

ومن ثم حيث يؤدى ازدياد عدد المشاركين إلى مزيد من العدل الاقتصادى والاجتماعى عن طريق قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة.